أبعاد قضية الصادرات الصناعية المصرية

بقلم :
د. م . نادر رياض

WWW.naderriad.com

كثر الحديث عن الاهمية النسبية لانسياب الصادرات الصناعية المصرية لاسواق العالم وكثرت التكهنات عن مدى اتفاق أو اختلاف ذلك عن الصادرات الاخرى غير الصناعية والتى كان لها السبق دائماً كماً وحجماً من النصيب التصديرى.. فلا شك ان باقى الصادرات سواء الاستراتيجية مثل البترول والغاز او الزراعية، فإنها تخضع لاسعار البورصات العالمية، ولا توجد معوقات امام انسيابها للاسواق العالمية لما لها من أهمية استراتيجية.

بالاضافة الى انها تتم اما عن طريق الدول فى حالة البترول والغاز الطبيعى او عن طريق المستوردين وتجار الجملة والموزعين فى حالة الحاصلات الزراعية حيث يتم استهلاكها فى دورات سريعة الدوران قصيرة الزمن باعتبارها مستهلكات لا تحتاج ما تحتاجه الصادرات الصناعية من سلسلة طويلة من الاجراءات والتأهيل والمصداقية وآلية خدمات ما بعد البيع شرطا لاستكمال دورتها التسويقية.

تلك مقدمة رأيناها ضرورية حتى لا يختلط امر الصادرات الصناعية فى غيرها من انواع الصادرات الاخرى الاستهلاكية، يلى ذلك اسئلة محورية

هل يكفى معيارا الجودة ومنافسة السعر لتحقيق النجاح التصديرى للصادرات الصناعية؟.. ماهى اعباء تمويل وجود المنتج بالخارج بصورة دائمة؟.. ما هى تكلفة انشاء آليات التوزيع – التحصيل – خدمات ما بعد البيع وابعاد ذلك جغرافيا – التعامل مع شكاوى العملاء – استيفاء الرغبات المستقبلية للمستهلك الاجنبى؟

من المفترض ان يتم تمويل الاعباء اللازمة للتصدير السابق سردها من رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية المصرية فى مرحلتها الحالية؟ أم ان هناك أوعية تمويلية مصرفية يمكن تخصيصها لهذا الغرض لتنتقل بالصادرات المصرية للوصول للعالمية بسرعة متزايدة؟

على الجانب الأخر فالامر ليس بخاف أن سياسة الدولة فى إطلاق خطة شاملة للاصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الاصلاح الضريبى والاصلاح التشريعى والاصلاح الاقتصادى والاصلاح الهيكلى لكوادر الدولة مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار، كل ذلك من شأنه ان يحسن من الاداء الاقتصادي بصفة عامة ويطلق مؤشرات الصادرات الصناعية بصورة تصاعدية متنامية.

وتجدر الاشارة فى هذا الشأن الى ان التجربة التى بدأتها وزارة التجارة الخارجية انذاك بانشائها الية يمكن من خلالها دعم القدرات التصديرية لبعض الصناعات الواعدة هى تجربة رائدة فى تأسيس نظرية الدعم، وتم دخولها مرحلة التفعيل النشيط.. والجديد والاوفق فى هذه الآلية يتمثل فى بساطتها وسهولة تطبيقها، إذ أنها لم تجنح للحسابات المعقدة القائمة على حسابات التكلفة والقيمة المضافة، ونسبة المكون المصرى ونسبة خطوط الانتاج الالية الى الايدى العاملة المباشرة، وما إلى ذلك من حسابات قد تكون لها فائدتها الا ان الاعباء والمعوقات الناجمة عنها تفوق ذلك بكثير.

وواقع الامر ان هذه التجربة قد دخلت مرحلة التفعيل النشيط فى حكومة الدكتور احمد نظيف، بحيث كانت المساندة التصديرية وكذا برامج الدعم المقترحة التى قدمها مجلس ادارة صندوق تنمية الصادرات برئاسة المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة لعدد من القطاعات الصناعية غير التقليدية بمثابة نقطة الانطلاق نحو زيادة الاسهم التصديرية لتلك الصناعات وصولاً لأن تصبح مؤهلة لكى تقف على قدم المساواة الندية مع مثيلاتها من الصناعات الاجنبية.

كما ان الدولة تدعم قضية الصادرات موظفة فى ذلك اليات كثيرة من أهمها فتح الباب للاستثمار فى كل المجالات الانتاجية واستقدام تكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة، بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضروريا.. ولا شك أن خير إعلان عن سلعة هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفات عالمية مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الامريكية أو EN الأوروبية، لذا فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة، والمفتاح السحرى لاسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح ESS رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

يبقى فى النهاية ان هذه القضية تقع كأحد التحديات الكبيرة والمستمرة فى مسيرة الصناعة أى صناعة فى أى منطقة من العالم.

بقلم الدكتور: نادر رياض

أبعاد قضية الصادرات الصناعية

كثر الحديث عن الأهمية النسبية لانسياب الصادرات الصناعية المصرية لأسواق العالم وكثرت التكهنات عن مدى اتفاق أو اختلاف ذلك عن الصادرات الأخرى غير الصناعية والتى كان لها السبق دائماً كماً وحجماً من النصيب التصديرى.. فلا شك أن باقى الصادرات سواء الإستراتيجية مثل البترول والغاز أو الزراعية، فإنها تخضع لأسعار البورصات العالمية، ولا توجد معوقات أمام انسيابها للأسواق العالمية لما لها من أهمية إستراتيجية، بالإضافة الى أنها تتم إما عن طريق الدول فى حالة البترول والغاز الطبيعى أو عن طريق المستوردين وتجار الجملة والموزعين فى حالة الحاصلات الزراعة حيث يتم استهلاكها فى دورات سريعة الدوران قصيرة الزمن باعتبارها مستهلكات لا تحتاج ما تحتاجه الصادرات الصناعية من سلسلة طويلة من الإجراءات والتأهيل والمصداقية وآلية خدمات ما بعد البيع شرطاً لاستكمال دورتها التسويقية .

تلك مقدمة رأيناها ضرورية حتى لا يختلط أمر الصادرات الصناعية مع غيرها من أنواع الصادرات الأخرى الاستهلاكية، يلى ذلك أسئلة محورية:

هل يكفى معيارا الجودة ومنافسة السعر لتحقيق النجاح التصديرى للصادرات الصناعية؟. وما أعباء تمويل وجود المنتج بالخارج بصورة دائمة ؟. وما تكلفة إنشاء آليات التوزيع ـ التحصيل ـ وخدمات ما بعد البيع وأبعاد ذلك جغرافياً ـ التعامل مع شكاوى العملاء ـ واستيفاء الرغبات المستقبلية للمستهلك الأجنبى؟

على أنه من المفترض أن يتم تمويل الأعباء اللازمة للتصدير السابق سردها من رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية المصرية فى مرحلتها الحالية؟ أم أن هناك أوعية تمويلية مصرفية يمكن تخصيصها لهذا الغرض لتنتقل بالصادرات المصرية للوصول للعالمية بسرعة متزايدة؟

وعلى الجانب الآخر فالأمر ليس بخاف أن سياسة الدولة فى إطلاق خطة شاملة للإصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبى والإصلاح التشريعى والإصلاح الاقتصادى والإصلاح الهيكلى لكوادر الدولة مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار، كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادى بصفة عامة ويطلق مؤشرات الصادرات الصناعية بصورة تصاعدية متنامية.

وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى أن التجربة التى بدأتها وزارة التجارة الخارجية آنذاك بإنشائها آلية يمكن من خلالها دعم القدرات التصديرية لبعض الصناعات الواعدة هى تجربة رائدة فى تأسيس نظرية الدعم، والجديد والأوفق فى هذه الآلية يتمثل فى بساطتها وسهولة تطبيقها، إذ أنها لم تجنح للحسابات المعقدة القائمة على حسابات التكلفة والقيمة المضافة، ونسبة المكون المصرى ونسبة خطوط الإنتاج الآلية الى الأيدى العاملة المباشرة، وما الى ذلك من حسابات قد تكون لها فائدتها إلا أن الأعباء والمعوقات الناجمة عنها تفوق ذلك بكثير.

وواقع الأمر أن هذه التجربة قد دخلت مرحلة التفعيل النشيط فى حكومة الدكتور أحمد نظيف، بحيث كانت المساندة التصديرية وكذا برامج الدعم المقترحة التى قدمها مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات برئاسة المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة لعدد من القطاعات الصناعية غير التقليدية بمثابة نقطة إنطلاق نحو زيادة الأسهم التصديرية لتلك الصناعات وصولاً لأن تصبح مؤهلة لكى تقف على قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات العالمية.

كما أن الدولة تدعم قضية الصادرات موظفة فى ذلك آليات كثيرة من أهمها فتح الباب للاستثمار فى كل المجالات الإنتاجية واستقدام تكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة، بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضرورياً.

إن عملية التوسع والتنويع فى اتجاه التصدير تظل محكومة بمعايير لتحقيق الجودة بتكلفة ملائمة ومقبولة من خلال:

استخدام تكنولوجيا مناسبة، عمالة مدربة، إدارة واعية رشيدة، الإقلال من كل أشكال وأنواع الإهدار، واستخدام أساليب ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتاكيد جودة المنتج النهائى .

ولا شك أن خير إعلان عن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفات عالمية مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية أوEN الأوروبية، لذا فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة، والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبحES رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

يبقى فى النهاية أن هذه القضية تقع كأحد التحديات الكبيرة والمستمرة فى مسيرة الصناعة أى صناعة فى أى منطقة من العالم.. وسوف يظل القارب والمجداف فى لغة الصناعيين هو قبول التحدى القادم به المستقبل والإعداد له من الآن، وذلك بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة بعد الأخرى والاستعداد للمستقبل بمتطلباته التى تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفنى والقدرة على الانتصار فى معركة المنافسة على الصعيد الدولى بدءاً من الصعيد المحلى

www.naderriad.com

جريدة العالم اليوم (صفحة ١٣) ٢٠٠٨/٦/١٢

العالم اليوم

د . نادر رياض
يكتب:
www.naderriad.com

أبعاد قضية الصادرات الصناعية المصرية

كثر الحديث عن الأهمية النسبية لانسياب الصادرات الصناعية المصرية لأسواق العالم وكثرت التكهنات عن مدى اتفاق أو اختلافٍ ذلكٍ عن الصادرات الأخرى غير الصناعية والتى كان لها السبق دائماً كماً وحجماً من النصيب التصديرى.

فلاشك أن باقى الصادرات سواء، الاستراتيجية مثل البترول والغاز أو الزراعية، فإنها تخضع لأسعار البورصات العالمية، ولا توجد معوقات أمام انسيابها للأسواق العالمية لما لها من أهمية استراتيجية، بالإضافة إلى أنها تتم إما عن طريق الدول فى حالة البترول والغاز الطبيعى أو عن طريق المستوردين وتجار الجملة والموزعين فى حالة الحاصلات الزراعية، حيث يتم استهلاكها فى دورات سريعة الدوران قصيرة الزمن باعتبارها مستهلكات لا تحتاج ما تحتاجه الصادرات الصناعية من سلسلة طويلةٍ من الإجراءات والتأهيل والمصداقية وآلية خدمات ما بعد البيع شرطاً لاستكمال دورتها التسويقية.

تلك مقدمة رأيناها ضرورية حتى لا يختلط أمر الصادرات الصناعية مع غيرها من أنواع الصادرات الأخرى الاستهلاكية، تلى ذلك أسئلة محورية:

هل يكفى معيارا الجودة ومنافسة السعر لتحقيق النجاح التصديرى للصادرات الصناعية؟ ما أعباء تمويل وجود المنتج بالخارج بصورة دائمة؟ ما تكلفة إنشاء آليات التوزيع – التحصيل – خدمات ما بعد البيع وأبعاد ذلك جغرافيا– التعامل مع شكاوى العملاء واستيفاء الرغبات المستقبلية للمستهلك الأجنبى؟

من المفترض أن يتم تمويل الأعباء اللازمة للتصدير - السابق سردها - من رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية المصرية فى مرحلتها الحالية، أم أن هناك أوعية تمويلية مصرفية يمكن تخصيصها لهذا الغرض لتنتقل بالصادرات المصرية للوصول للعالمية بسرعة متزايدة؟

وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى أن التجربة التى بدأتها وزارة التجارة الخارجية آنذاك بإنشائها آلية يمكن من خلالها دعم القدرات التصديرية لبعض الصناعات الواعدة هى تجربة رائدة فى تأسيس نظرية الدعم، وتم دخولها مرحلة التفعيل النشيط بحيث كانت المساندة التصديرية، وكذا خدمات برنامج تحديث الصناعة وبرامج الدعم المقترحة التى قدمها مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات برئاسة المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة، لعدد من القطاعات الصناعية غير التقليدية بمثابة نقطة انطلاق نحو زيادة الأسهم التصديرية لتلك الصناعات وصولاً لأن تصبح مؤهلة لكى تقف على قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات الأجنبية. والجديد والأوفق فى هذه الآلية يتمثل فى بساطتها وسهولة تطبيقها. ومنذ بداية الأزمة المالية اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لدعم الصناعة وصولا لرفع معدل التشغيل للحفاظ على معدل النمو، ومنها تثبيت أسعار الطاقة للمناطق الصناعية حتى نهاية ٢٠٠٩، كما أن الدولة تدعم قضية الصادرات، موظفة فى ذلك آليات كثيرة من أهمها فتح الباب للاستثمار فى كل المجالات الإنتاجية واستقدام تكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة، بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضروريا.

إن عملية التوسع والتنويع فى اتجاه التصدير تظل محكومة بمعايير لتحقيق الجودة بتكلفة ملائمة ومقبولة من خلال:

استخدام تكنولوجيا مناسبة، عمالة مدربة، إدارة واعية رشيدة، الإقلال من كل أشكال وأنواع الإهدار، واستخدام أساليب ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائى.

ولا شك أن خير إعلان عن سلعة ما، هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفات عالمية مثل DIN الألمانية أوBS البريطانية أوASTM الأمريكية أوEN الأوروبية، لذا فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة، والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح ESS رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

يبقى فى النهاية أننا تعودنا على مر العصور أنه لن يبنى مصر إلا المصريون حتى وإن شارك فى ذلك آخرون.

جريدة المصري اليوم (صفحة ٨- ٢٠٠٩/٨/٢٥) المصري اليوم